روسيا .. الصديق وقت الضيق

(لوموند دبلوماتيك، الأهرام، 22 فبراير 2014)

د. نورهان الشيخ

عندما وقع العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1956، هدد الزعيم السوفيتى خروشوف بقصف لندن وباريس بالسلاح النووي أن لم ينهوا عدوانهم، وفى وقت كانت مخازن الغلال شبه خاوية وتصاعدت الضغوط الاقتصادية الأمريكية على مصر أمر خروشوف بتحويل مسار البواخر المحملة بالقمح المستورد لصالح موسكو إلينا. وعلى حين رفضت الولايات المتحدة والغرب تمويل السد العالى لعرقلة خطط التنمية فى مصر، قدمت موسكو الدعم التقنى والمادى اللازم لمصر وشيدا معاً صرح تنموى أضاء مصر ووضعها على طريق التنمية الشاملة وحماها من خطر المجاعة والجفاف فى عدد ليس بالقليل من المرات. وعقب هزيمة 1967 قطعت موسكو علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل احتجاجاً على عدوانها، وأعادت تسليح الجيش المصرى وتزويده بالمنظومات العسكرية المتطورة التى مكنت مصر من الثأر لشهداء الغدر والرد بقوة خلال حرب الاستنزاف ثم حرب أكتوبر المجيدة.

وعقب ما يقرب من خمسة عقود تعود روسيا لدعم مصر فى مرحلة حرجة وفارقة من تاريخها. وفى الوقت الذى تجاهلت الولايات المتحدة الإرادة الشعبية المصرية وتمادت فى عدائها لمصر وشعبها وقامت بقطع المعونات العسكرية عن مصر فى محاولة يائسة لإضعافها وتحجيم قدرتها على مكافحة الارهاب الأخوانى الذى ترعاه وتدعمه واشنطن. دعمت روسيا الثورة وبدت شريك "محترم" لا يتدخل فى الشأن الداخلى لمصر ولا يتلاعب باستقرار دول المنطقة والتوازنات العرقية والدينية والمذهبية داخلها لخدمة مصالحه على حساب أمن هذه الدول والأمن والاستقرار الإقليمى. وعلى عكس قوى دولية وإقليمية أخرى لم تحاول روسيا التدخل فى مسار الثورة المصرية، بدعم طرف أو قوة سياسية ما على حساب الأخرين، وأكدت دوماً على أن مستقبل مصر يقرره المصريون أنفسهم، وهو أمر يكسب روسيا احتراماً وتقديراً من جانب المصريين، قادة وشعباً، ويفتح آفاق لا حدود لها للتعاون بين البلدين.

وقد عكست زيارة المشير عبد الفتاح السيسى لموسكو يومى 12 و13 فبراير الجارى مدى حميمية العلاقات المصرية الروسية، وحرص روسيا على استقرار مصر، وإطلاق الشراكة والتعاون معها فى مختلف المجالات خاصة الاستراتيجية منها.

ويمثل التعاون العسكرى مع روسيا دعماً هاماً للقدرات المصرية ويحد من حالة الانكشاف الاستراتيجى التى نعانى منها منذ بدء التعاون العسكرى المصرى الأمريكى حيث تُطلع واشنطن اسرائيل على كل ما تقوم بتوريده لمصر من منظومات دفاعية وكيفية التعامل معه. إن خصوصية العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تجعل من اسرائيل الشريك الأهم بل والإمتداد الطبيعى للولايات المتحدة، ويجعل من ضمان أمن اسرائيل الهدف الأول لواشنطن فى المنطقة كما أشارت "استراتيجية الأمن القومى الأمريكي" لعام 2010. وقد عبر بريجنسكى، مستشار الأمن القومى فى عهد الرئيس كارتر، عن ذلك بقوله "على العرب أن يفهموا أن العلاقات الإسرائيلية الأمريكية لا يمكن أن تكون متوازنة مع العلاقات العربية الأمريكية، لأن ما بين الولايات المتحدة واسرائيل علاقات حميمة مبنية على التراث التاريخى والفاعلية التى تتعزز باستمرار من خلال النشاط السياسى لليهود الأمريكيين، بينما العلاقات الأمريكية العربية لا تحتوى على أى عامل من هذه العوامل".

كما حرصت واشنطن على أن يظل توازن القوى مختلاً لصالح اسرائيل، وعدم مد مصر بأى منظومات تسهم ولو نسبياً فى إصلاح هذا الخلل خاصة بعد إمتلاك تل أبيب للسلاح النووى وكونها الدولة النووية الوحيدة فى الشرق الأوسط من المنظور العسكرى. وعلى عكس ما يعتقده الكثيرون، فإن التعاون العسكرى بين مصر والولايات المتحدة يصب لصالح واشنطن واسرائيل أكثر مما يخدم المصلحة الوطنية المصرية والأمن القومى المصرى بمفهومه الشامل. وعلى مدى عقود اقترن هذا التعاون بشروط سياسية وتدخل سافر فى الشأن الداخلى المصرى، أدى فى النهاية إلى تغلل العناصر الارهابية وتمكنها من السلطة فى مصر على مدى عام كان الأسوأ فى تاريخ مصر الممتد لسبعة آلاف سنة.

ومن المعروف أن روسيا تمتلك قوة عسكرية عظمى تكافئ تلك الأمريكية بل وتتفوق عليها فى بعض المنظومات خاصة التقليدية منها، وهى أكبر ثانى مصدر للسلاح فى العالم وتستأثر بـ 26% من إجمالى المبيعات العالمية من الأسلحة بقيمة بلغت 15 مليار دولار عام 2012. وهناك آفاق رحبة للتعاون بين البلدين فى هذا المجال خاصة مع كون منظومات الأسلحة الروسية أكثر ملائمة للبيئة الصحراوية المصرية.

فى هذا السياق يصبح التعاون العسكرى مع روسيا ضرورة لبناء القدرات المصرية وضمان أمن مصر وشعبها. وهى الشريك الأمثل بحكم أن العقيدة العسكرية المصرية مازالت شرقية ولم تتغير منذ تعاوننا التاريخى مع السوفييت خلال الخمسينات والستينات، وكون روسيا تمدنا بحوالى 40% من احتياجاتنا العسكرية. وقد تم استئناف التعاون بين البلدين وإعادة فتح مكتبنا العسكرى فى موسكو عام 1993 بعد توقف دام قرابة العقد ونصف نتيجة مواقف الرئيس السادات المعروفة.

وقد أسست زيارة المشير السيسى لتعاون استراتيجى واسع النطاق بين البلدين فى إطار ثلاثة محاور أساسية تم الاتفاق بشأنها خلال الزيارة. أولها تحديث الجيش المصرى وإمداده بمنظومات دفاعية متقدمة منها طائرات مقاتلة من طراز "ميج-29" وأنظمة دفاع جوي وصواريخ "كورنيت" المضادة للدبابات وطائرات مروحية مقاتلة من طراز "كا-25" و"مي-28 "و"مي-25"، وغيرها.

ثانيها، التعاون الاسخباراتى والأمنى، فروسيا تمتلك قدرات استخباراتية ومعلوماتية متفوقة ومتقدمة جداً، ولديها رؤية تتطابق مع الرؤية المصرية لضرورة مكافحة الارهاب واسئتصال جذوره ليس فقط من مصر ولكن من المنطقة بكاملها. وتدرج موسكو جماعة الأخوان وعدد من الجماعات الاسلامية المتشددة ضمن قائمة المنظمات الارهابية لديها منذ عام 2003 بقرار من المحكمة العليا الروسية. وتخوفت روسيا كثيراً من صعود تيار الاسلام السياسى فى المنطقة، ورأت أنه سيؤدى إلى توسيع نشاط القاعدة والجماعات الارهابية والمتطرفة، وسيكون لهذا أصداء فى الداخل الروسى الذى لا يزال يعانى من الارهاب فى أعقاب الموجات العنيفة من عدم الاستقرار فى منطقة القوقاز الروسى طوال التسعينات، وأستخدمت موسكو القوة بصرامة للقضاء على الارهابيين فى تلك المنطقة، ومازالت تكافح الارهاب فى أراضيها الجنوبية فى القوقاز بشتى الوسائل الأمنية والتنموية. كما أن الأخوان قبلوا بقيادة تركيا للمنطقة العربية وبالتبعية لها، ولم تكن روسيا لتستريح لقيادة دولة فى حلف شمال الأطلنطى لمنطقة جوار شبة مباشر لها.

فى هذا السياق تبدو موسكو مرحبة بالإجراءات التى تتخذها الحكومة المصرية الآن لإستئصال الارهاب والجريمة المنظمة من سيناء والعمق المصرى حيث تدرك القيادة الروسية خطورة الارهاب فى المنطقة وأشار الرئيس بوتين صراحة إلى خطورة الوضع فى سيناء ليس فقط على مصر ولكن على المنطقة ككل. ويتيح هذا فرصاً لتعاون أمنى واستخباراتى واسع النطاق بين روسيا ومصر، وتبادل للخبرات فى مجال مكافحة الارهاب.

ويتضمن ذلك تبادل المعلومات حول خطط وتحركات المنظمات الارهابية، على النحو الذى يمكن أجهزة الأمن فى مصر من إجهاض مخططاتهم الدنيئة، وإحباط محاولاتهم للنيل من الاستقرار فى مصر، والقبض على هذه العناصر، والحصول على تقنيات حديثة للكشف عن المتفجرات وغيرها من وسائل مكافحة الارهاب.

ثالثها، التعاون الفنى وتدريب القوات المصرية على مواجهة العناصر الارهابية من خلال الاتفاق على إجراء مناورات مشتركة بين البلدين فى مجال مكافحة الارهاب. ومن المعروف أن روسيا لديها خبرة واسعة فى تنظيم وإجراء مثل هذه المناورات وأبرزها المناورات الروسية الصينية التى تجرى دورياً منذ عام 2005، ومناورات "مهمة السلام" التى تتم سنوياً فى إطار منظمة شنجهاى التى تضم روسيا والصين وأربعة من دول آسيا الوسطى، ومناورات "روبيج" التى تجرى سنوياً أيضاً منذ عام 2003 بين أعضاء منظمة الأمن الجماعى التى تضم روسيا وخمسة من الجمهوريات السوفيتية السابقة.

ويعتبر التعاون الاستراتيجى على النحو السابق بيانه بمثابة التاج الذى يزين قمة هرم التعاون المصرى الروسى فى المجالات الاقتصادية والتقنية، والذى يظلله تفاهم سياسى وتوافق فى الرؤى والمواقف حول القضايا الإقليمية المختلفة. إلى جانب تقارب دينى وثقافى وحضارى واضح بين مصر وروسيا حيث يصل عدد المسلمين فى روسيا إلى 20 مليون مسلم أى حوالى 14% من إجمالى عدد سكان روسيا الاتحادية، وقد كانت روسيا حريصة على إبراز هذا التقارب الدينى والحضارى والتأكيد عليه من خلال طلب عضوية منظمة المؤتمر الاسلامى فى أكتوبر 2003، وقد حصلت روسيا بالفعل على صفة مراقب فى المنظمة، كما مُنحت روسيا فى عام 2007 صفة مراقب في المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم "الإيسيسكو". من ناحية أخرى، فإن غالبية السكان فى روسيا يعتنقون الارثوذكسية، وهو نفس المذهب الذى يعتنقه غالبية المسيحيين فى مصر، وقام بطريرك الكنيسة الروسية الراحل الكسي الثاني بزيارة مصر مؤكداً العلاقات الروحية الوثيقة بين أكبر كنيستين أرثوذكسية فى العالم. ويمثل التقارب الدينى لحمة بين الشعبين المصرى والروسى، وأحد العوامل الداعمة للتعاون بين البلدين خاصة فى ضوء الاهتمام الذى تبديه القيادة الروسية بدور الكنيسة الأرثوذكسية فى دعم سياسات روسيا الداخلية والخارجية.

ويأتى قطاع السياحة فى مقدمة مجالات التعاون التى يتعين أن تحظى باهتمام الجانب المصرى باعتباره القطاع القادر على ضخ السيولة والعملة الصعبة على نحو سريع ومباشر والمساهمة فى نهوض الاقتصاد المصرى من كبوته، واستيعاب أعداد ضخمة من البطالة المصرية. فالروس يعشقون مصر، ويحترموا كثيراً مصر والمصريين، وتتصدر روسيا قائمة الدول

المصدرة للسياحة لمصر وتعتبر أكبر دولة فى هذا الاطار، وبلغ عدد السياح الروس القادمين لمصر قبل ثورة يناير 2,5 مليون سائح سنوياً، ورغم الظروف التى مرت بها مصر منذ ذلك الحين لم ينقطع السياح الروس عن مصر. إلا أن غالبية هؤلاء السياح يأتوا إلى مصر من خلال وكلاء أتراك وهو أمر غريب وغير مقبول حيث تعتبر تركيا المنافس الرئيسى لمصر فى سوق السياحة الروسية وتستقطب سنويا حوالى 4 مليون سائح روسى. ويتعين على الشركات المصرية بمساعدة السفارة المصرية والمكتب السياحى فى موسكو تدارك الأمر وإقامة علاقة مباشرة مع الشركات الروسية، وبذل جهد أكبر للترويج للسياحة فى مصر ليس فقط فى موسكو ولكن فى عموم روسيا وأقاليمها المترامية الأطراف.

كما يحتل التعاون التقنى أولوية واضحة فى الشراكة المستقبلية بين البلدين. ويتضمن الاستفادة من الإمكانات التكنولوجية الضخمة لدى روسيا فى تحقيق الحلم المصرى فى الاستخدام السلمى للطاقة النووية وإنشاء أول محطة كهروذرية مصرية لانتاج الطاقة الكهربية فى الضبعة، وهو مشروع تنموى عملاق لا يقل أهمية وتأثيراً عن مشروع السد العالى. ومن المعروف أن روسيا هى الدولة الوحيدة التى ساعدت مصر فى هذا المجال، وأن الخبراء الروس هم من أقاموا مفاعل "أنشاص" المصري للبحوث النووية خلال الحقبة الناصرية. ويمكن البروتوكول الموقع بين البلدين فى مارس 2008 إحدى الشركات الروسية المعنية، "أتوم ستروي اكسبورت"، من التعاون مع مصر لإنجاز مشروع المستقبل فى الضبعة.

هذا إلى جانب الاستفادة من التكنولوجيا الروسية فى تطوير البنية الانتاجية الصناعية والزراعية فى مصر. ويتضمن ذلك الاستثمار المشترك فى مجال الانتاج المشترك للدواء والمستحضرات البيوتكنولوجية، ونقل التكنولوجيا الحيوية الروسية المتقدمة إلى مصر، وتفعيل اتفاق انشاء المنطقة الصناعية الروسية المتخصصة في الصناعات المغذية للسيارات والطائرات والحاسبات الالكترونية وبعض السلع الهندسية الأخري بمدينة برج العرب الصناعية المصرية. هذا إلى جانب استثمارات شركة "لوك أويل" الروسية فى مجال البحث والتنقيب والانتاج فى قطاع البترول المصرى، واستثمارات شركة "غاز بروم" فى مجال الغاز الطبيعى. كذلك، تحديث البنية الصناعية التى شُيدت فى فترة الاتحاد السوفيتى مثل تحديث مولدات الكهرباء فى السد العالى وإعادة تأهيل غلايات شركة حلوان للحديد والصلب، وإعادة بناء ترسانة السفن بالاسكندرية وغيرها. كما يتضمن أيضاً الاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا الروسية فى تطوير قطاع الزراعة واستصلاح الأراضى. فالمستقبل الحقيقى لمصر هو فى تطوير القطاع الزراعى على النحو الذى يمكنها من إشباع الاحتياجات الأساسية لمواطنيها. وتمتلك روسيا خبرة واسعة فى هذا المجال خاصة إنتاج

القمح وزراعة الكثبان الرملية. ومن المعروف أن روسيا تتمتع بالاكتفاء الذاتى من الحبوب ومن أكبر مصدريها فى العالم حيث تصدر ملايين الأطنان من القمح سنوياً لمصر وغيرها من الدول (15.3 مليون طن عام 2012 فى واحدة من أقل التقديرات حيث بلغت صادرات القمح 27.2 مليون طن عام 2011).

يضاف إلى هذا كون روسيا شريك تجارى هام لمصر حيث تعتبر مصدر رئيسى لسد احتياجات مصر من القمح والسلع الاستراتيجية الأخرى ومنها الآلات والمعدات الثقيلة، كما أنها تمثل سوق واسعة للمنتجات المصرية خاصة الموالح والبصل والبطاطس وغيرها من المحاصيل والصناعات الاستهلاكية أيضاً.

إن روسيا شريك طبيعى وهام لمصر وتمثل حليف أساسي فى تحقيق النهضة المصرية المرتقبة، فلديها الخبرة والتكنولوجيا، والرغبة الصادقة فى تقديم مساعدة حقيقية وفعالة، وعلينا تحديد ماذا نريد، وكيف يمكن إقامة علاقات التعاون معها على النحو الذى يحقق مصالح الطرفين. فالقراءة المتأنية لخبرة التعاون مع روسيا فى الماضى وما يمكن أن تقدمه لمصر فى الحاضر والمستقبل تؤكد إن الشراكة معها ضرورة تنموية لمصر.

وعلينا فى هذا الاطار تفهم مصالح الجانب الروسى وأنه لم يعد بمقدور روسيا ولا ضمن توجهاتها تقديم مساعدات فنية أو ما شابه ذلك دون مقابل. الأمر الذى يصعب معه تحقيق تعاون على أسس راسخة قوية دون فائدة لطرفى التعاون. وقد وضعت روسيا معياراً موضوعياً لذلك ألا وهو العائد الاقتصادى من التعاون فى أى مجال بما في ذلك المجال العسكرى. وقد عكست الزيارة الإرادة الحقيقية والصادقة لدى البلدين لتطوير التعاون بينهما والتأسيس لشراكة تخدم مصالحهما معاً، وتحى الصداقة التى دامت عقود ولم تنقطع أواصرها أبداً.

حقاً "سلام على الدنيا إذا لم يكن بها ... صديق صدوق صادق الوعد منصفا"